A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

CDIP/26/INF/3
الأصل: بالإنكليزية
التاريخ: 5 مايو 2021

اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية

الدورة السادسة والعشرون
جنيف، من 26 إلى 30 يوليو 2021

ملخص الدراسة المتعلقة بالنُهج السياساتية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية – الممارسات الرامية إلى دعم النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية لفائدة النساء المخترعات والمبدعات ورائدات الأعمال

من إعداد السيدة جينفر برانت، والسيدة كافيري ماراتي، والسيدة جاسي مكدول، والسيد مارك شولتز

1. يتضمن مرفق هذه الوثيقة ملخصا للدراسة المتعلقة بالنُهج السياساتية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية - الممارسات الرامية إلى دعم النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية لفائدة النساء المخترعات والمبدعات ورائدات الأعمال. وقد أجريت هذه الدراسة في سياق مشروع أجندة التنمية بشأن زيادة دور النساء في الابتكار وريادة الأعمال، وتشجيع النساء في البلدان النامية على استخدام نظام الملكية الفكرية.

2. *إنّ اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية مدعوة إلى الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة في مرفق هذه الوثيقة.*

[يلي ذلك المرفق]

النُهج السياساتية لسد الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية – الممارسات الرامية إلى دعم النفاذ إلى نظام الملكية الفكرية لفائدة النساء المخترعات والمبدعات ورائدات الأعمال

ملخص تنفيذي[1]

تشير الأبحاث إلى أن النساء لا يشاركن في نظام الملكية الفكرية بنفس معدلات مشاركة الرجال، وأن العجز النسبي في نفاذ النساء إلى نظام الملكية الفكرية يبرز في جميع أشكال حقوق الملكية الفكرية. ويمكن أن يعود حل هذه المشكلة بنفع كبير على النساء كأفراد والأعمال التجارية والمجتمعات ككل. وعلى المستوى الفردي، يمكن أن يعود تعزيز نفاذ النساء إلى نظام الملكية الفكرية بفوائد مثل زيادة الأجور وتحسين الفرص المهنية وزيادة الظهور داخل حقول تخصصهنّ. وبالنسبة للمجتمع ككل، قدرت إحدى الدراسات أن سد الفجوة بين الجنسين في مجال البراءات قد تزيد الناتج المحلي الإجمالي للبلد بنسبة 2.7 في المائة.

ورغم أن الهدف الأولي من هذا التقرير هو تحديد "أفضل الممارسات"، من حيث السياسات والمبادرات الأخرى التي يمكن أن تعزز نفاذ النساء إلى نظام الملكية الفكرية، فقد خلص المؤلفون إلى أن عدم وجود ممارسات فضلى ثبتت فعاليتها. بل هناك عدد من البرامج الواعدة للنهوض بدور المرأة وتعزيز مشاركتها في نظام الملكية الفكرية. ويرد وصف بعض هذه البرامج في ورقة البحث، إلى جانب الخطوات المقبلة الممكنة التي يمكن للحكومات أن تتخذها لتخطي الحواجز القائمة.

ويحدد هذا التقرير خمسة تحديات تسهم في توسيع الفجوة بين الجنسين في مجال الملكية الفكرية، ويقترح حلولا وسياسات تستهدف كل منها. والتحديات الخمسة المحددة هي:

1. الافتقار إلى البيانات اللازمة لفهم نطاق الفجوة بين الجنسين وطبيعتها؛
2. وأن النساء لا يحظين بتشجيع وتدريب كافيين للالتحاق بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، كما أن احتمال حصولهن على الموارد التي يحتجنها للنجاح في الأعمال التجارية أقل أيضاً؛
3. وانخفاض احتمالية التحاق النساء بوظائف في قانون الملكية الفكرية وإدارتها؛
4. وغياب عام لفهم قيمة حقوق الملكية الفكرية وكيفية عمل نظام الملكية الفكرية؛
5. وانخفاض احتمالية حصول النساء على التوجيه والفرص اللازمة للارتقاء في المجالات المعنية بالملكية الفكرية.

ومن الحلول الممكنة الموائمة – أفضل الممارسات الناشئة – على الترتيب:

1. تحديد نوع البيانات التي يجري جمعها بدرجة أكبر من اليقين، وتحديد التحديات التي تعترض طريق جمع البيانات؛
2. وتعزيز برامج الفتيات والنساء والمربيات التي تشجع مشاركة الإناث في الملكية الفكرية، فضلا عن منح العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمنح الدراسية وفرص التدريب والتوجيه وتمويل البحوث الأكاديمية وتوفير رأس المال الاستثماري لرائدات الأعمال وتكوين الكفاءات الأساسية؛
3. وزيادة عدد النساء العاملات في مجال قانون الملكية الفكرية وإدارتها بشكل غير مباشر من خلال التركيز على زيادة عدد النساء المهنيات في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، فضلا عن وضع برامج محددة الهدف لتدريب النساء على المهن المرتبطة بقانون الملكية الفكرية وإدارتها؛
4. وإذكاء الوعي ووضع برامج هادفة لتكوين الكفاءات؛
5. وتوفير فرص التواصل والتوجيه، ودعم قدرة النساء على النجاح والبقاء في المهن كثيفة الاعتماد على الملكية الفكرية، وتشجيع النساء على تسويق اختراعاتهن.

[نهاية المرفق والوثيقة]

[1] الدراسة الكاملة متاحة على الرابط: https://www.wipo.int/ip-development/en/agenda/work_undertaken.html.